يتطلب تزايد العنف الجنسي الممنهج ضد المرأة في اليمن بذل جهود مشتركة

١٩ يونيو، ٢٠٢٤

ميثاق العدالة من أجل اليمن

يعتبر يوم 19 يونيو من كل عام، اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، بمثابة تذكير قوي بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعام 2008 الذي يدين استخدام العنف الجنسي كسلاح حرب وعقبة أمام السلام، والذي تفاقم بسبب العنف الجنسي. الخوف من وصمة العار.

وفي اليمن، أدى الصراع الدائر إلى زيادة كبيرة في خطر العنف الجنسي ضد النساء والأطفال. ارتفع معدل العنف ضد المرأة بنسبة 63%، حيث أفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان عن ارتفاع بنسبة 35% في حوادث الاعتداء الجنسي. وقد قُتل أو شوه أكثر من 2600 طفل، من بينهم 14 حادثة عنف جنسي. وفي عام 2020، أدى نزوح أكثر من 158,000 مدني إلى زيادة خطر العنف الجنسي.

في تقرير صادم للأمم المتحدة، تم توثيق الاعتداءات الجنسية والاغتصاب الجماعي والعنف كأدوات للتعذيب والترهيب، وتشكل جرائم حرب ترتكبها جميع الأطراف المتحاربة في اليمن، وخاصة حركة أنصار الله (المعروفة باسم الحوثيين).

وفي اليمن، يعرب حلف العدالة من أجل اليمن عن خيبة أمله العميقة إزاء العنف الجنسي المستمر والواسع النطاق .يظهر الوضع في اليمن نوعين رئيسيين من العنف الجنسي ضد المرأة .النوع الأول يشمل الأفعال التي ترتكبها الأطراف المتحاربة بشكل مباشر، والجهات العسكرية غير الحكومية .وتستخدم هذه الجماعات عمدا العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب لإرهاب المجتمعات المحلية، ومعاقبة الأعداء ،المفترضينوفرضالسيطرة عل الأرض.

إن الطبيعة المتعمدة لهذا العنف تؤكد الحاجة الملحة لآليات المساءلة والعدالة الدولية للتصدي لجرائمالحرب هذه.

النوع الثاني من العنف الجنسي ينشأ من انهيار الهياكل المجتمعية والمؤسسية .ويؤدي هذا الانهيار إلى تفاقم عدم المساواة القائمة بين الجنسين والأعراف التي تلوم المرأة بشكل غير عادل على العنف الذي تعاني منه .إن النزوح وانهيار الأنظمة القانونية وأنظمة الحماية يجعل النساء والفتيات معرضات للخطر بشكل خاص مع تفكك شبكات الدعم التقليدية .في هذه البيئة الفوضوية، غالبًا ما تؤدي المعايير الجنسانية إلى وصم الضحايا وليس الجناة، مما يعيق الجهود المبذولة للإبلاغ عن الاعتداءات والسعي لتحقيق العدالة .ويرتبط هذان النوعان من العنف :يساهم الاستخدام الاستراتيجي للعنف الجنسي من قبل الجماعات المسلحة في انهيار الهياكل المجتمعية، في حين أن انهيار هذه الهياكل يسمح باستمرار هذا العنف دون رادع .ولكسر دائرة الصمت والإفلات من العقاب، من الضروري تحدي هذه المعايير الضارة وتغييرها .ومن أجل وضع استراتيجية شاملة لحماية المرأة وإنهاء العنف الجنسي في مناطق النزاع، لا بد من معالجة كل من العنف المباشر من قبل الأطراف المتحاربة والعنف غير المباشر الناجم عن انهيار المجتمع.

ومن الآثار المهمة الأخرى للحرب الزيادة الكبيرة في العنف القائم على النوع الاجتماعي - بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (SGBV) - والذي أصبح مشكلة وطنية .تحتل اليمن باستمرار المرتبة الأخيرة أو الثانية قبل الأخيرة في مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي .في عام 2017، كان اليمن أسوأ مكان في العالم بالنسبة للمرأة ، حيث ارتفعت معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل كبير بسبب الصراع .يتخذ العنف الجنسي والجنساني في اليمن أشكالاً عديدة، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء والزواج المبكر والقسري والاستغلال الجنسي للفئات الضعيفة مثل النازحين داخلياً والمهاجرين.

وتتزايد ،الجرائم الإلكترونية ضد النساء والناشطات بسبب الثغرات الرقمية، وخاصة في وسائل التواصل الاجتماعي .وفي الابتزاز عبر الإنترنت يتم تهديد الضحايا بنشر وسائل إعلام حساسة مقابل المال أو الخدمات الجنسية .ويشكل عدم وجود قوانين محددة بشأن الجرائم الإلكترونية في اليمن والتحيز ضد المرأة تحديا أمام جهود الحماية.

التزامنا ودعوتنا إلى العمل

ويواصل ميثاق العدالة من أجل اليمن الدعوة للدفاع عن حقوق المرأة وحمايتها من الانتهاكات ومعالجة التعقيدات في اليمن. وندعو منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الدولية ونشطاء حقوق المرأة إلى تكثيف جهودهم لتعزيز وحماية حقوق المرأة في اليمن.

التوصيات الرئيسية

1. الوقف الفوري للانتهاكات: يجب على جميع الأطراف إنهاء الانتهاكات المستمرة لحقوق المرأة والعمل على إيجاد حل سلمي وعادل في اليمن .
2. الامتثال للاتفاقيات الدولية: يجب على الأطراف الالتزام بدعم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والحظر الصارم للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والالتزام بالمعايير الدولية في النزاعات .
3. دعم المنظمات التي تقودها النساء: دعم منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء لإزالة العوائق التي تحول دون الحماية والمساواة والعدالة ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنسي .
4. التعامل بسرية مع الحالات: ضمان السرية في التعامل مع حالات العنف الجنسي لحماية هوية الضحايا ومنع الانتقام.
5. حماية السجينات: اتخاذ التدابير اللازمة لحماية السجينات من العنف الجنسي، على سبيل المثال من خلال نشر حارسات في سجون النساء وتقديم المساعدة الإنسانية.
6. إعطاء الأولوية للصحة والحماية: إعطاء الأولوية لصحة وحماية النساء والفتيات والفئات المهمشة، خاصة في ضوء انهيار أنظمة العدالة والصحة التي تعمل على تطبيع العنف الجنسي.
7. مسؤولية المجتمع الدولي: يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته على محمل الجد، وأن يحمي المدنيين من الانتهاكات، وأن يعطي الأولوية للمساءلة والتعويضات ورد الحقوق في العملية السياسية.
8. دمج مبادئ المساءلة: التأكد من إدراج مبادئ المساءلة والعدالة في عمليات التفاوض السياسي .
9. تحسين الإطار القانوني الذي يراعي الفوارق بين الجنسين: إصلاح القوانين واللوائح المتحيزة للقضاء على التمييز ضد المرأة، وخاصة في قضايا مثل الاعتداء الجنسي.
10. تحسين أنظمة الحماية للناجيات: تفعيل أنظمة الحماية لدعم النساء من خلال توفير آليات قوية لتقديم الشكاوى وإجراءات الحماية الشاملة بما في ذلك الجرائم الإلكترونية والابتزاز.
11. توثيق الحالات والإبلاغ عنها: إدخال وتعزيز آليات التوثيق المنهجي والإبلاغ عن حالات العنف الجنسي لضمان المساءلة والعدالة للضحايا.
12. إعطاء الأولوية للبحوث المبنية على الأدلة والتحليل الإحصائي:

- يعد البحث الدقيق المبني على الأدلة والتحليل الإحصائي الشامل أمرًا ضروريًا لفهم ومعالجة ورفع مستوى الوعي بنطاق وتأثير العنف الجنسي ضد المرأة، ودعم تطوير سياسات وتدخلات فعالة.

ميثاق العدالة من أجل اليمن،

- رابطة أمهات المختطفين (AMA)
- مؤسسة الأمل النسائية والاجتماعية والثقافية (AWSF)
- مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم النساء والطفل (CSWC)
- مركز الإعلام الحر للصحافة الاستقصائية
- مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية (MDF)
- منظمة مسائلة
- منظمة سام للحقوق والحريات
- مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC)
- مراقبة حقوق الإنسان
- التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (YCMHRV)